فيه بازاء ابنا وبنتا فقسمنا عليهما المسئلة الوفقية بضرب مخرج الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين
فاصاب الابن ستة والبنت ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنات الست ثلث بنات
وثلثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين منها اثنى عشر والبنات
ستة ثم جعلنا ها طائفتين ثم نظرنا الى البطن الرابع فوجدنا بازاءهم في البطن
الخامس ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثنا عشر عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب
الابن ستة والبنتين ستة فدفعنا نصيب الابن الى فرعه في السادس وقد وقع فيه بازاء البنتين
ابن وبنت فقسمنا نصيبهما عليهما فاصاب الابن اربعة والبنت اثنان ووجدنا في الخامس
ايضا بازاء البنات الثلث اللاتي في البطن الرابع ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهن اعني الستة
عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنتين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فرعه في السادس ووجدنا في الخامس
ايضا بازاء البنتين في البطن السادس ابنا وبنتا فقسمنا الثلثة بينهما فاصاب الابن اثنان والبنت واحد
واذا جمعنا هذه الانصبا كما كانت ستين كما وقعت بازاء الفروع في البطن السادس وكذلك
نحمد بأخذ الصفة اعني الذكورة والانوثة من الاصل حال القسمة عليه ويأخذ العدد من
الفروع حيث ان كان في الفروع عدد ولم يكن ذلك في الاصل فنحمد يعتبر ذلك العدد في الاصل
كما يعتبر قسمة المال على ارؤس اختلف في الاصول كما ترك ابني بنت بنت بنت وبنت
ابن بنت بنت وبقي بنت ابن بنت فهذه الصورة منه

عند ابي يوسف يقسم المال بين الفروع اسباعا	بنت	بنت	بنت
باعتبار ابدانهم لان الاثنين كاربع بنات فلكل	بنت	بنت	ابن
من البنات الثلث سهم واحد ولكل من الاثنين سهمان	ابني	بنت	بنت
	ابني	بنت	بنت

وعند محمد يقسم على اعلا الحالين في البطن الثاني
اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول وذلك لان البطن الثاني ابن وبنان وفروع
الابن بنان فيصير الابن بعد اعتبار عدد الفروع اثنين وفروع احد البنتين ابنان فباعتبار
تعدد

تعدد الفروع كانت بنتين فيدفع اربعة اسباع المال الى الابن وسبعان الى البنت التي
تعددت فروعها وسبع الى البنت الاخرى ثم يجعل البطن الثاني طائفتين فعند ابي يوسف
اربعة اسباعه اي اسباع المال لبنتي بنت ابن البنت اذ هي نصيب جدهما وهو ابن
الذي جعل ابنين في البطن الثاني وثلثة اسباعه وهو نصيب البنتين اللتين تفرعت
احداهما من احدى البنتين في البطن المذكور يقسم على ولديهما في البطن الثالث اثلاثا فما
لان البنت التي في الثالث باعتبار تعدد فروعها صارت لبنتين فساوت الابن الذي
في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع فيكون نصف
اي نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها وهو الابن
الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابن بنت بنت البنت امها وهي البنت التي
ساوت الابن في البطن الثالث وتصح المسئلة من ثمانية وعشرين لان اصل المسئلة على ما عرفت
من سبعة وانكسر نصيب البنتين عند التقسيم على ولديهما منا صفهم فضرب مخرج النصف في المسئلة
فحصل اربعة عشر فمنها لبنتي بنت ابن البنت ثمانية نصيب جدهما ولبنت ابن بنت البنت
ثلثة نصيب ابيها ولابني بنت البنت ثلثة نصيب امها لكن الثلاثة لا تنقسم عليهما فدرنا
عدد رؤسهما في الاربعة عشر جعلنا ثمانية وعشرين فمنها تصح المسئلة وقول محمد اشهر الروايتين
عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوي الارحام فاصل قوله اولا وعليه التعويل ذكره في الكافي
الا ان مشايخ بخارا اختاروا قول ابي يوسف يفتى على قوله وعملا بما جوازنم ايضا عليه
على ما ذكره صاحب الشروط في فرائضه فدنيه للفصل الاول وتتميم ملحق بالصنف الاول وعلماؤنا
رحمهم الله يعتبرون الجهات في التوريث اي توريث ذوي الارحام فالتعويل للعدد
عند ابي يوسف يعتبرهما في ابدان الفروع حيث يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجهات
فيهم هذا على احدى الروايتين عنه وهو الصحيح وباخذ مشايخ ما وراء النهر وعلى رواية اخرى عنه
لا يعتبر الجهات ويرث ذو جهتين بجهة واحدة كما هو مذهبهم في الجهات على ما مر بيانه وباخذ مشايخ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)